

Distr.  
GENERAL

ICCD/CRIC(4)/5  
3 August 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الرابعة

نيروي، ١٨-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض المعلومات المتاحة بشأن تمويل تنفيذ الاتفاقية من جانب الوكالات والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بأنشطة مرفق البيئة العالمية فيما يخص التصحر والتي تتصل بمجالات تركيزه الأربعة، على النحو المحدد في الفقرة ٢(ب) من المادة ٢٠ من الاتفاقية

مذكرة مقدمة من الأمانة

### خلاصة

١- رحب مؤتمر الأطراف في دورته السادسة، في مقرره ٦/م أ-٦، بقرار الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية الصادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ببيجين في الصين، الذي جاء فيه أن مرفق البيئة العالمية ينبغي أن يسخر كآلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إذا قرر مؤتمر الأطراف ذلك. وفي المقرر ذاته، قرر مؤتمر الأطراف قبول مرفق البيئة العالمية كآلية مالية للاتفاقية عملاً بالفقرة ٢(ب) من المادة ٢٠ والمادة ٢١ من الاتفاقية، ووفقاً لصك مرفق البيئة العالمية بصيغته المنقحة. كما رحب مؤتمر الأطراف بقرار مرفق البيئة العالمية الصادر في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، الذي أقر برنامج عمل جديد بشأن إدارة الأراضي على نحو مستدام.

٢- وعرض القرار أيضاً ترتيبات لإقامة علاقة عمل مع مرفق البيئة العالمية وطلب إعداد مذكرة تفاهم كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها في دورته السابعة. ودعا مؤتمر الأطراف الأطراف، قصد مساعدته في مباحثاته واتخاذ قرار بشأن ترتيبات إقامة علاقة عمل مع مرفق البيئة العالمية، إلى موافاة الأمانة بآرائها بشأن السياسات والاستراتيجيات والأولويات التي سيتفق عليها مؤتمر الأطراف. وتلقت الأمانة عدة إسهامات من الأطراف تضمنت آراء صائبة في هذا الخصوص.

٣- ومنذ اعتماد المقرر ٦/م أ-٦، اجتمع مجلس مرفق البيئة العالمية أربع مرات ونظر في المسائل ذات الصلة بعملية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في كل دورة من دوراته، متطرقاً إلى جميع الجوانب التي أثارها ذلك القرار، بما في ذلك مذكرة التفاهم بين مرفق البيئة العالمية وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر فضلاً عن مباشرة العمل في مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي من خلال البرنامج التنفيذي ذي الصلة (البرنامج التنفيذي ١٥). كما بدأ المجلس مشاورات بشأن عملية تحديد موارد المرفق الرابعة وتخصيص موارد مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي. وتقوم أمانة مرفق البيئة العالمية أيضاً بتحديد اتجاهات استراتيجية وألويات برنامجية لمجال التركيز في عملية تحديد موارد المرفق الرابعة (السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠١٠).

## المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |   |
|---------------|----------------|---|
| ٤             | ٤-١            | أولاً - معلومات أساسية.....   |
| ٤             | ١٩-٥           | ثانياً - أفكار من مجلس مرفق البيئة العالمية.....                                      |
| ٧             | ٢٣-٢٠          | ثالثاً - بحث الجمعية العامة للأمم المتحدة للتعاون بين الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية |
| ٨             | ٣٢-٢٤          | رابعاً - تطبيق البرنامج التنفيذي المتعلق بإدارة الأراضي على نحو مستدام.....           |
| ١٠            | ٣٩-٣٣          | خامساً - الاستنتاجات والتوصيات.....   |

## أولاً - معلومات أساسية

- ١- تقضي الفقرة ٢(ب) من المادة ٢٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأن تتعهد الأطراف بـ "تعزيز تعبئة موارد مالية كافية ومناسبة من حيث التوقيت وقابلة للتنبؤ، بما في ذلك تمويل جديد وإضافي لمرفق البيئة العالمية لتغطية التكاليف الزائدة المتفق عليها... طبقاً للأحكام ذات الصلة من الصك المنشئ لمرفق البيئة العالمية".
- ٢- وطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ١/م أ-٥، إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تقوم، في الدورة التي ستعقدها أثناء مؤتمر الأطراف، بالنظر في التقارير المتعلقة بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية، بغية وضع مشاريع مقررات، عند الضرورة، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف، ويعتمدها حسب الاقتضاء.
- ٣- وحدد المقرر ٦/م أ-٦ ترتيبات تتعلق بإقامة علاقة عمل مع مرفق البيئة العالمية. وفي هذا الصدد، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يتشاور، بالتعاون مع مدير الهيئة العالمية، مع كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية بغية إعداد مذكرة تفاهم بشأن الترتيبات والاتفاق بشأنها كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها في دورته السابعة. وطلب أن تبرم هذه الترتيبات بين الأمانة ومرفق البيئة العالمية وأن تبين ما يتعين على مرفق البيئة العالمية القيام به لمراعاة السياسات والاستراتيجيات والأولويات التي اتفق عليها مؤتمر الأطراف.
- ٤- وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته السابعة تقريراً عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا المقرر، وقد أعدت هذه الوثيقة استجابة إلى ذلك الطلب.

## ثانياً - أفكار من مجلس مرفق البيئة العالمية

### ألف - اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣

- ٥- رحب مجلس مرفق البيئة العالمية، في مداوالاته خلال اجتماعه المعقود في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بمقرر مؤتمر الأطراف في دورته السادسة الذي نص على اعتبار مرفق البيئة العالمية آلية مالية لاتفاقية مكافحة التصحر عملاً بالفقرة ٢(ب) من المادة ٢٠ والمادة ٢١ من الاتفاقية وطلب من كبير الموظفين التنفيذيين لمرفق البيئة العالمية التعاون مع الأمين التنفيذي ومدير الآلية العالمية لإعداد مذكرة تفاهم بشأن ترتيبات تيسير التعاون بين المرفق وأمانة الاتفاقية. كما طلب من كبير الموظفين التنفيذيين أن يقدم إلى المجلس مشروع مذكرة تفاهم كي يقوم باستعراضها والتعليق عليها في متسع من الوقت حتى يتسنى عكس آراء المجلس في مشروع مذكرة التفاهم المزمع عرضها على مؤتمر الأطراف كي ينظر فيها في دورته السابعة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٥.
- ٦- وأوصى المجلس بأن تتوخى مذكرة التفاهم المزمع صياغتها بالتعاون مع أمانة اتفاقية مكافحة التصحر توضيح دور الآلية العالمية للاتفاقية ودور مرفق البيئة العالمية كآلية مالية للاتفاقية.

باء - اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤

٧- أعدت أمانة مرفق البيئة العالمية، للعلم، خلال اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، تقريراً مرحلياً بشأن تنفيذ برنامج مرفق البيئة العالمية التنفيذي المتعلق بإدارة الأراضي على نحو مستدام. وأشارت اللجنة إلى الاهتمام الكبير بأداء أنشطة في مجال تدهور الأراضي والإدارة المستدامة كما يبينه كم المشاريع الهائل الجاري إعداده في إطار البرنامج التنفيذي ١٥. وأشار أعضاء كثيرون في المجلس إلى ضرورة مراقبة كفاية الموارد في هذا المجال عن كثب.

٨- وأثيرت مسألة الاتساق بين أنشطة مرفق البيئة العالمية في مجال تدهور الأراضي خلال مناقشة دارت في المجلس بخصوص اقتراح مشروع متوسط الحجم يتعلق ببناء القدرات في مجال إعداد البلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر للتقارير الوطنية والدراسات القطرية الموجزة، ومشروع اقتراح في برنامج العمل المتعلق ببناء القدرات وتوحيد إدارة الأراضي على نحو مستدام. وأوصي بالقيام، في إطار حلقات العمل الإقليمية والتوجيهات الجاري وضعها بخصوص البرنامج التنفيذي ١٥، بتقديم معلومات عن أنشطة إدارة الغابات.

٩- وطلب المجلس من أمانة مرفق البيئة العالمية أن تعد لاجتماعه المعقود في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ مذكرة بشأن الموارد المتوقع تخصيصها في إطار مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي فضلاً عن الموارد المخصصة لتدهور الأراضي بواسطة مجالات التركيز الأخرى لمرفق البيئة العالمية. وطلب المجلس من أمانة المرفق أيضاً أن تعد، بالتعاون مع الوكالات المنفذة، تحليلاً لنطاق أنشطة تدهور الأراضي ومحور تنفيذها واتساقها كي ينظر فيه المجلس في اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

١٠- وأعاد المجلس أيضاً بحث مسألة مشروع مذكرة التفاهم وطلب من كبير الموظفين التنفيذيين والرئيس تقديم مشروع مذكرة إلى المجلس كي يستعرضه ويعلق عليه في متسع من الوقت حتى يتسنى عكس آراء المجلس في مشروع مذكرة التفاهم المزمع تقديمها إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيه دورته السابعة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٥. وطلب من كبير الموظفين التنفيذيين تضمين مذكرة التفاهم توضيحاً لدور الآلية العالمية ومرفق البيئة العالمية.

جيم - اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

١١- نظر مجلس مرفق البيئة العالمية في اجتماعه المعقود في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في بندين من جدول أعماله يتصلان باتفاقية مكافحة التصحر، وهما مشروع مذكرة التفاهم وورقة بعنوان "نطاق واتساق أنشطة تدهور الأراضي في مرفق البيئة العالمية".

١٢- وأحيط المجلس علماً بمستجدات إعداد مذكرة التفاهم كما طلب في مقرر مؤتمر الأطراف في دورته السادسة. وأعرب عدد من الأعضاء عن تأييدهم لمقرر مؤتمر الأطراف الذي نص على وجوب التوقيع على مذكرة التفاهم بين مؤتمر الأطراف والمجلس، على غرار ما حدث في إطار اتفاقيتي ريو الأخرين. ورأى أعضاء آخرون أنه ينبغي إبرام مذكرة التفاهم بين أمانتي اتفاقية مكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية. وبما أن أعضاء المجلس لم

يتمكنوا من الاتفاق بالإجماع في المسألة، تقرر استئناف المشاورات بصفة رسمية. ونتيجة لذلك، طلب المجلس تقديم مشروع كي ينظر فيه خلال اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

١٣- وبخصوص البند الثاني، أبدى أعضاء المجلس تعليقات أولية بشأن الورقة المشار إليها سلفاً والمعنونة "نطاق واتساق أنشطة تدهور الأراضي في مرفق البيئة العالمية". وإذ أبرزت تعليقات كثيرة أوجه تضارب وغموض في بعض محتويات الوثيقة، دُعي أعضاء المجلس إلى تقديم تعليقات خطية إلى الأمانة للمساعدة في تنقيح الوثيقة قبل الاجتماع المقبل للمجلس.

#### دال - اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٥

١٤- استعرض المجلس، خلال الاجتماع المعقود في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الوثيقة السالفة الذكر المعنونة "نطاق واتساق أنشطة تدهور الأراضي في مرفق البيئة العالمية"، ورحب بالتعديلات التي أدخلت عليها. ولاحظ عدد من أعضاء المجلس أن تعريف ومناقشة التكاليف الإضافية في الورقة لم يوضحا بما يكفي الفرق بين الفوائد المحلية والعالمية في مجال تدهور الأراضي، وأن المقياس المتغير فيما يتعلق بالتكلفة الإضافية أسلوب جيد يمكن تطبيقه إلى حين توضيح المبادئ الأساسية.

١٥- ودعا عدد من أعضاء المجلس إلى زيادة الاهتمام بإزالة الأحراج وإدارة الغابات على نحو مستدام في البرنامج التنفيذي ١٥ في الورقة المنقحة. ولاحظ أعضاء المجلس أيضاً أهمية الحفاظ على التوازن بين الموارد المخصصة للتصحر وتلك المخصصة لإزالة الأحراج في مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي. وشدد المجلس على أهمية إدارة الموارد الطبيعية على نحو متكامل ودعم أوجه التآزر بين الاتفاقيات البيئية العالمية. وأبرز بعض أعضاء المجلس أن مرفق البيئة العالمية ينبغي أن يستجيب لأهداف اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من الاتفاقيات البيئية العالمية في البرنامج التنفيذي ١٥. وطلب أيضاً أن يراعي المرفق في التقرير المنقح مشاكل تدهور الأراضي في أمريكا اللاتينية.

١٦- وطلب المجلس من أمانة مرفق البيئة العالمية أن تواصل، بالتعاون مع الوكالات المنفذة والوكالات المسؤولة عن التنفيذ وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر، العمل على إعداد الورقة، مع مراعاة التعليقات والتعديلات التي قدمها أعضاء المجلس، واتفق على إعادة النظر في الورقة في مرحلة لاحقة.

١٧- وتطرق المجلس أيضاً إلى عملية التجديد الرابعة لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية لما لها من صلة بمجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي. وبخصوص الموارد المالية المخصصة لمجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي، كانت الأمانة قد أشارت بالفعل إلى أن البلدان النامية قدمت عدداً كبيراً من مقترحات المشاريع، وأن المبلغ المخصص لعملية التجديد الثالثة لموارد المرفق قد وزع في مرحلة جد مبكرة. واتضح على هذا النحو أن تخصيص ٢٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لا يكفي لتلبية متطلبات البلدان الأطراف بغية تغطية احتياجات مجال التركيز في عملية التجديد الثالثة. ولذا، بين أعضاء المجلس، بخصوص عملية التجديد الرابعة لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، أن الموارد المتاحة لمجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي لا تكفي لتلبية احتياجات البلدان، ودعوا إلى زيادة الموارد المخصصة لمجال التركيز في عملية التجديد الرابعة.

١٨- وبخصوص مشروع مذكرة التفاهم، قدمت الأمانة وثيقة اشترك في إعدادها الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر وكبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية. وأقر المجلس بالتوازن الذي تحقق في مذكرة التفاهم بين شتى اهتمامات الأمانتين.

١٩- وقال عدد من أعضاء المجلس إن عنوان مذكرة التفاهم لا يعبر بدقة عن نص المذكرة وطلبوا تغييره. غير أن المجلس اعتمد القرار المتعلق بهذه المسألة، وطلب من كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية إحالة مذكرة التفاهم إلى الأمين التنفيذي لاتفاقية مكافحة التصحر قصد تقديمها إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيها في دورته السابعة ويعتمدها في إطار دعم التعاون مع الاتفاقية وتيسير تنفيذها. وطلب المجلس أن تقدم إليه مذكرة التفاهم، حال اعتمادها من قبل مؤتمر الأطراف، كي يوافق عليها.

### ثالثاً - بحث الجمعية العامة للأمم المتحدة للتعاون بين الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية

٢٠- جرى التفاوض بشأن اتفاقية مكافحة التصحر تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تقوم الجمعية العامة برصد تنفيذ الاتفاقية من خلال تقرير سنوي يعده الأمين العام. وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي ما تلاه، كان دور مرفق البيئة العالمية في دعم الاتفاقية محط اهتمام دائم من قبل الجمعية العامة، خاصة منذ أن أقر المرفق مجال تركيزاً جديداً يتعلق بتدهور الأراضي وأصبح آليته المالية.

#### ألف - الدورة الثامنة الخمسون للجمعية العامة (٢٠٠٣)

٢١- قدم الأمين التنفيذي إلى الجمعية العامة، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاتفاقية. كما قدم خلاصة نتائج مؤتمر الأطراف السادس، بما في ذلك المقررات الرئيسية التي اعتمدها المؤتمر. ورحبت الجمعية بسلسلة من المستجدات في مشاركة المرفق في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك قرار مؤتمر الأطراف السادس قبول المرفق كآلية مالية للاتفاقية وقرار مجلس المرفق وضع برنامج تنفيذي جديد بشأن إدارة الأراضي على نحو مستدام. وحثت الجمعية على إعداد مذكرة تفاهم كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ومجلس المرفق ويعتمدها.

#### باء - الدورة التاسعة الخمسون للجمعية العامة (٢٠٠٤)

٢٢- قدم الأمين التنفيذي إلى الجمعية العامة، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاقية. وعلى غرار ما حدث خلال الدورة الثامنة والخمسين، كان موضوع التعاون بين مرفق البيئة العالمية واتفاقية مكافحة التصحر فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية من بين المواضيع الرئيسية المطروحة. وقد أخذت الجمعية العامة في اعتبارها العملية المقبلة لتجديد موارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، فدعت إلى تخصيص المزيد من الموارد لتنفيذ الاتفاقية. وفي هذا الصدد، أبرزت الجمعية ضرورة توفير ما يكفي من الموارد لتدعيم مجال تركيز المرفق الخاص بتدهور الأراضي.

٢٣- وبخصوص ترتيبات العمل بين اتفاقية مكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية، دعت الجمعية العامة أمانة المرفق وأمانة الاتفاقية إلى الإسراع في وضع الصيغة النهائية لمشروع مذكرة التفاهم وتقديمه إلى مؤتمر الأطراف ومجلس مرفق البيئة العالمية كي ينظر فيه ويعتمده.

### رابعاً - تطبيق البرنامج التنفيذي المتعلق بإدارة الأراضي على نحو مستدام

٢٤- لعل الأطراف تذكر أن مجلس مرفق البيئة العالمية قام، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣ عقب إقرار الجمعية الثانية لمرفق البيئة العالمية لمجال تركيز جديد خاص بتدهور الأراضي، باعتماد برنامج تنفيذي جديد بشأن إدارة الأراضي على نحو مستدام كوسيلة لتوطيد دعمه لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وأن مؤتمر الأطراف قد رحب بهذا القرار في مقرره ٦/م أ-٦. وواصلت أمانة الاتفاقية تعاونها على تنفيذ البرنامج التنفيذي ١٥ مع مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة وتلك المسؤولة عن التنفيذ.

٢٥- والبرنامج التنفيذي ١٥ لمرفق البيئة العالمية يوفر إطاراً لوضع أنشطة يمكن أن تستحق تمويلاً إضافياً من المرفق بغية معالجة الأسباب العميقة والآثار السلبية لتدهور الأراضي على استقرار النظم البيئية ووظائفها وخدماتها وعلى موارد رزق الناس ورفاههم الاقتصادي بواسطة ممارسات تقوم على إدارة الأراضي على نحو مستدام.

٢٦- وكان البنك الدولي، كوكالة منفذة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كوكالة مسؤولة عن التنفيذ، سباقان إلى وضع مشروع متوسط الحجم بشأن دعم بناء القدرات فيما يتصل بإعداد البلدان الأفريقية الأطراف في الاتفاقية لتقارير وطنية ودراسات قطرية موجزة، وقد نُفذ المشروع بنجاح رغم التأخير المؤسف. وفي السياق نفسه، قام كل من أمانة المرفق والبنك الدولي بمبادرة هامة تهدف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٢٧- وأقامت أمانة مرفق البيئة العالمية الشراكة الرائدة القطرية بالتعاون مع الوكالات المنفذة وتلك المسؤولة عن التنفيذ بغية تقديم الدعم لبلدان مختارة في تنفيذ أنشطتها ذات الأولوية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وترمي الشراكة المقترحة إلى مساعدة البلدان المؤهلة للحصول على تمويل من المرفق على معالجة مسائل تدهور الأراضي بصفة شاملة ومتكاملة بالاستناد إلى الأولويات المحددة في برامج عملها الوطنية. وتُنفذ الشراكة في ١٨ بلداً متأثراً بالتصحر أو إزالة الأحراج.

٢٨- ويجري البنك الدولي، في إطار شراكة مع طائفة واسعة من الجهات المانحة والمنظمات، ومن بينها أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية والبلدان الواقعة جنوب الصحراء، مشاورات بشأن مبادرة هامة، هي "تيرأفريكا" (TerrAfrica)، بهدف إقامة شراكات ودعم العمل التحليلي وتيسير تقاسم المعارف على الصعيد الإقليمي وفيما بين الوكالات وتعبئة استثمارات كبيرة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وتقوم المبادرة على فكرة الحاجة الماسة إلى بذل جهد جماعي خاص على المدى الطويل في أفريقيا جنوب الصحراء قصد معالجة تدهور الأراضي على جميع المستويات، من المستوى المجتمعي إلى المستوى القطري فالإقليمي، وعلى فكرة أن تدهور الأراضي يساهم في تفاقم الفقر ويشل الجهود المبذولة من أجل رفع الإنتاجية وزيادة الدخل. ولذا، تهدف المبادرة



إلى دمج إدارة الأراضي على نحو مستدام وتوسيع نطاقها بغية تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الدخل الريفي وضمان الأمن الغذائي وحماية الموارد الطبيعية في إطار تنفيذ الاتفاقية.

٢٩- و" تيرأفريكا" مبادرة متعددة الشركاء تهدف إلى تخطيط الإجراءات وتقاسم التجارب، وفضاء يمكن فيه لأصحاب المصالح المتترمين والبلدان الملتزمة إقامة شراكات وتحالفات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري والمحلي قصد تطبيق الحلول الثابتة وتوسيع نطاقها. وستمكن المبادرة الشركاء، بعد تنفيذها، من اتباع نهج برنامجي طويل المدى واتجاه استراتيجي مشترك بغية تطبيق إدارة الأراضي على نحو مستدام بهدف التخفيف من حدة الفقر والقيام على قاعدة الموارد الطبيعية اليوم وللأجيال القادمة. وستتمخض المشاورات الجارية عن الإطلاق الرسمي للمبادرة على هامش الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف.

٣٠- ونفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً متوسط الحجم للقيام على نحو مبكر بتيسير وضع وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة بتدهور الأراضي في إطار البرنامج التنفيذي ١٥. وتلقى المستفيدون من هذا المشروع تدريباً في مجال معالجة مسائل تدهور الأراضي وفقاً لاحتياجاتهم وأولوياتهم وبخصوص وضع وتنفيذ مشاريع مؤهلة للحصول على تمويل من مرفق البيئة العالمية من شأنها الإسهام في إدارة الأراضي على نحو مستدام. كما تلقوا أيضاً توجيهاً في تصميم مشاريع مقبلة في مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي وشجعوا على تدعيم شراكات بناءة في إطار برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية. وساهم التدريب أيضاً في توطيد التعاون فيما بين الوكالات فيما يتعلق بمعالجة مشكلة تدهور الأراضي وتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٣١- ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنفيذ "المشروع الشامل لأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة المتعلقة بتنمية القدرات وإقرار الإدارة المستدامة للأراضي". ولم يمر على تنفيذ هذا المشروع سنة. وحتى اليوم، التمس المساعدة بصفة رسمية ٤٥ بلداً من أصل ٤٧، وتلقى ٢٨ منها تمويلاً تحضيرياً لإعداد مشاريعها متوسطة الحجم. واعتمد المشروع النهائي متوسط الحجم لموريشيوس بصفة رسمية ودخل مرحلة التنفيذ.

٣٢- وبلغ إجمالي الأموال المخصصة حتى اليوم للأنشطة الوطنية ٢,١ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، وفر منها مرفق البيئة العالمية ١,١٢ مليون دولار وتأتي الباقي من التمويل المشترك. وتولى تعبئة التمويل المشترك للأنشطة الوطنية والعالمية كل من الآلية العالمية والوكالة الكندية للتنمية الدولية ومعهد الطاقة والبيئة للبلدان الفرنكوفونية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومات وجهات أخرى. وأنشئت وحدة دعم عالمية في بریتوريا بجنوب أفريقيا، وعُقد أول اجتماع للجنة الاستشارية العالمية خلال الاجتماع الثالث للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. وتم التوصل إلى اتفاق مع أمانة الاتفاقية بشأن أفضل أسلوب للربط بين عمليات المشاريع المتوسطة الحجم وبرامج العمل الوطنية. ونصحت البلدان بالعمل على العنصرين في آن واحد قصد تدعيم فوائد التآزر واحترام الآجال في إطار التمسك بروح إعلان بون إذا لم يتسن تطبيقه حرفياً. ويجري التخطيط لثلاث حلقات عمل دون إقليمية (بالاعتماد على المرفق وعلى التمويل المشترك) بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بغية تعزيز القدرات فيما يتعلق بوضع عمليات المشاريع المتوسطة الحجم وبرامج العمل الوطنية.

## خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٣- لا شك أن المقرر ٦/م أ-٦ قد ساهم في تعزيز دعم مرفق البيئة العالمية لتنفيذ الاتفاقية. ولم يسبق أن كان التعاون بين الاتفاقية والمرفق أقوى مما هو اليوم، ويعود ذلك أساساً إلى تطوّر رئيسيين استجداً في السنتين الماضيتين: أولهما قرار جمعية مرفق البيئة العالمية إقرار مجال تركيز جديد خاص بتدهور الأراضي وقرار المجلس في أعقاب ذلك وضع البرنامج التنفيذي ١٥ كوسيلة لتدعيم تنفيذ الاتفاقية؛ وثانيهما المقرر ٦/م أ-٦ الذي قبل مؤتمر الأطراف بموجبه أن يكون المرفق آلية مالية للاتفاقية.

٣٤- وبخصوص مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي، قد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعها الرابع في التوصية بأن يعرب مؤتمر الأطراف عن امتنانه لمرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة والوكالات المسؤولة عن التنفيذ فيما يتعلق بمشاريع ومبادرات شتى نُفذت في هذا السياق. وتشمل المشاريع مشروع البنك الدولي متوسط الحجم المتعلق بدعم بناء القدرات في مجال إعداد البلدان الأفريقية الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر للتقارير الوطنية والدراسات القطرية الموجزة، الذي أتاح عقد الاجتماع الثالث للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛ وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "للمشروع الشامل لأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة المتعلق بتنمية القدرات وإقرار الإدارة المستدامة للأراضي"؛ والمشروع متوسط الحجم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلق بالدعم العالمي من أجل القيام على نحو مبكر بتيسير وضع وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة بتدهور الأراضي.

٣٥- وتشمل المبادرات مبادرة "تيرافريكا" والشراكات الرائدة القطرية بوصفها وسائل ممكنة لتعزيز إقامة الشراكات من أجل تنفيذ الاتفاقية. وقد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في أن تشير إلى مؤتمر الأطراف بأن يوصي بالتنسيق بين هذه العمليات وتوسيعها وبأن يعيد التأكيد على تحكّم البلدان فيها. وفي هذا الصدد، قد يرغب المؤتمر في حث البلدان النامية المتأثرة الأطراف وشركائها متعددي الأطراف على ربط عملها بوضوح بتحديد أولويات برامج العمل الوطنية بغية توجيه تنفيذ هذه الصكوك ومواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى إدماج برامج العمل الوطنية بهدف إنشاء خيارات متبادلة الفائدة من ناحية الاستدامة البيئية والإمكانات الاقتصادية في المناطق القاحلة.

٣٦- وقد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في توصية مؤتمر الأطراف بدعوة البلدان النامية المتأثرة الأطراف، إلى القيام، بدعم من شركائها الثنائيين ومتعددي الأطراف، برصد الأطر السياسية والتشريعية الفعالة القائمة، وتحليل النقص، والقيام بمبادرات محركة بغية تعزيز التوافق البرنامجي بين برامج العمل الوطنية وغيرها من العمليات الوطنية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر كوسيلة للمضي قدماً بإدماج برنامج عملها الوطني.

٣٧- وبما أن المشاورات جارية بشأن عملية التجديد الرابعة لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، قد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دعوة مؤتمر الأطراف إلى حث المرفق، من باب الأولوية القصوى، على ضمان تجديد كاف للموارد المخصصة لمجال تركيزه الخاص بتدهور الأراضي وتخصيص المزيد من الموارد للبرنامج التنفيذي ١٥ المتعلق بإدارة الأراضي على نحو مستدام، وتوفير الموارد المالية لأنشطة بناء القدرات في البلدان المتأثرة

الأطراف التي تنفذ الاتفاقية، وتيسير التنسيق بين المرفق ومراكز الاتفاقية على المستوى المحلي بهدف تمكين المرفق من تلبية احتياجات عملية الاتفاقية بصورة أفضل.

٣٨- ولجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، إذ تذكر بشئى مقررات مؤتمر الأطراف فيما يتعلق بضرورة تعزيز قدرات البلدان النامية المتأثرة الأطراف ودعمها من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وإذ تضع في اعتبارها قرار مجلس مرفق البيئة العالمية الصادر في شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، الذي أقر بأن إعداد برامج عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية وتقارير وطنية يُعد من مكونات مشاريع بناء القدرات المزمع تمويلها في إطار البرنامج التنفيذي ١٥، قد ترغب في توصية مؤتمر الأطراف بأن يطلب من مرفق البيئة العالمية الإسراع في معالجة هذه المسألة، بما أن عدداً كبيراً من الأطراف ينبغي أن يعد تقاريره الوطنية وأن يقدمها إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعها الخامس. ويمكن تكرار تجربة تمويل إعداد التقارير الأفريقية المقدمة إلى لجنة الاستعراض في اجتماعها الثالث وتوسيع نطاقها كي تشمل مناطق أخرى وتكون مثلاً يحتذى في هذا الصدد. وقد يرغب مؤتمر الأطراف أيضاً في دعوة الوكالات المنفذة للمرفق، بالتشاور الوثيق مع أمانة الاتفاقية، وفقاً للمادة ٢٣ من الاتفاقية، إلى مساعدة البلدان النامية الأطراف في الاضطلاع بهذه الأنشطة بصفة شاملة.

٣٩- ولعل الأطراف تذكر أن لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية قد أوصت مؤتمر الأطراف السادس بأن يطلب من الأمين التنفيذي القيام، بالتعاون مع مدير الآلية العالمية، بالتشاور مع كبير الموظفين التنفيذيين ورئيس المرفق من أجل إعداد مذكرة تفاهم والموافقة عليها كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته السابعة ويعتمدها. ولبت أمانتا المرفق والاتفاقية طلب مؤتمر الأطراف وأعدتا مشروع مذكرة تفاهم عرضت على مؤتمر الأطراف. وقد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في اجتماعها الرابع في توصية مؤتمر الأطراف بالنظر في المشروع واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

— — — — —